S

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

S/25445
23 March 1993
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

مجلس الأمن

رسالة مؤرخة ١٩ آذار/مارس ١٩٩٣ وموجهة من
الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن

أتشرف بأن أوجه انتباهكم إلى الرسالة المرفقة التي أحالها إلي المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية.

(توقيع) بطرس بطرس غالي

المرفق الأول

رسالة مؤرخة ١٨ آذار/مارس ١٩٩٣ وموجهة إلى
الأمين العام من المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية

تجدون رفق هذا القرار الذي اتخذه مجلس محافظي الوكالة اليوم بشأن تنفيذ اتفاقات الضمانات المبرم بين جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية والوكالة.

ومرفق أيضا التقرير الذي رفعته إلى المجلس بشأن هذه المسألة.

(توقيع) هانز بليكس

الضميمة الأولى

تقرير المدير العام عن تنفيذ القرار الذي اعتمده المجلس في ٢٥ شباط/فبراير ١٩٩٣ (GOV/2636) وعن تنفيذ الاتفاق المعقود بين الوكالة وجمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية لتطبيق الضمانات في إطار معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية (INFCIRC/403)

قرار اعتمده المجلس في ١٨ آذار/مارس ١٩٩٣

إن مجلس المحافظين،

(أ) إذ يشير إلى قراره الصادر في ٢٥ شباط/فبراير الذي طلب فيه المجلس إلى جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية أن تتيح للوكالة الاطلاع على معلومات اضافية ومعاينة موقعين اضافيين بغية تنفيذ اتفاق الضمانات المعقود في أيار/مايو ١٩٩٢ (الوثيقة INFCIRC/403)،

(ب) وإذ يأسف لعدم وجود رد إيجابي حتى الآن من جانب جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية،

(ج) وإذ يحيط علما بالاعلان الصادر مؤخرا عن جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية بشأن اعتزامها الانسحاب من معاهدة عدم الانتشار، وأثر ذلك على اتفاق الضمانات مع الوكالة بالنسبة لجمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية إذا بدأ نفاذ مثل هذا الانسحاب،

(د) وإذ يساوره القلق، بشكل خاص، لأن هذا الاعلان يأتي في وقت تلتمس فيه الوكالة ايضاحات محددة بشأن صحة واكتمال التقرير البحثي عن المواد النووية الذي قدمته جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية،

١ - يوافق على جهود الأمانة من أجل تنفيذ قرار المجلس، حسبما قُدم تقرير عنها في الوثيقة GOV/INF/683؛

٢ - ويعيد تأكيد ثقته الكاملة في المدير العام والأمانة، وتأييده للاجراءات التي اتخذاها من أجل تنفيذ اتفاق الضمانات المعقود مع جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية على نحو محايد وموضوعي؛

٣ - ويؤكد أن الوثيقة INFCIRC/403 تبقى نافذة، وأنه أمر أساسي وعاجل أن تمكن جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية الوكالة من اتخاذ التدابير الضرورية من أجل حسم أوجه الاختلاف وضمان التحقق من الامتثال لاتفاق الضمانات هذا؛

٤ - ويرجو من المدير العام أن يواصل جهوده وحواره مجريا جميع ما يلزم من اتصالات، وأن يقدم تقريرا آخر بشأن استجابة جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية للقرار الصادر في ٢٥ شباط/فبراير إلى اجتماع يعقده المجلس في ٣١ آذار/مارس ١٩٩٣.

الضميمة الثانية

تقرير المدير العام عن تنفيذ القرار الذي اعتمده مجلس المحافظين في ٢٥ شباط/فبراير ١٩٩٣ (GOV/2636) وتنفيذ الاتفاق المعقود بين الوكالة وجمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية لتطبيق الضمانات في إطار معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية (INFCIRC/403)

١ - في ٢٥ شباط/فبراير ١٩٩٣، اعتمد مجلس المحافظين القرار (GOV/2636) الذي تضمن، فيما تضمن، مطالبة حكومة جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية بأن تقدم - على عجل - تعاونا الى الوكالة الدولية للطاقة الذرية حتى تتمكن الوكالة من أن تنهض تماما بمسؤولياتها المنصوص عليها في اتفاق الضمانات المعقود بين جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية والوكالة (INFCIRC/403)، وأن تستجيب دون إبطاء لطلب المدير العام المؤرخ في ٩ شباط/فبراير ١٩٩٣ بشأن الاطلاع على معلومات اضافية ومعاينة موقعين اضافيين. وقرر مجلس المحافظين أن الاطلاع على المعلومات الاضافية ومعاينة الموقعين الاضافيين أمر أساسي وعاجل من أجل حسم أوجه الاختلاف، وضمان التحقق من الامتثال للوثيقة INFCIRC/403. وطلب من المدير العام أن يواصل الحوار مع جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية بغية الاتجاه نحو ايجاد حل عاجل للقضايا، وأن يعود الى تقديم تقرير حول هذا الموضوع الى مجلس المحافظين في موعد لا يتجاوز شهرا واحدا من تاريخ اعتماد القرار، خلال اجتماع آخر يعقده مجلس المحافظين من أجل هذا الغرض.

٢ - وفي ٢٦ شباط/فبراير، أبلغ المدير العام نص القرار الى جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية، وطلب أن تتعاون جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية في تنفيذ القرار (المرفق الثاني). وطالب المدير العام بصفة خاصة أن تستقبل جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية فرقة تفتيش كانت ستغادر فيينا يوم ١٢ آذار/مارس وتصل الى بيونج يانج يوم ١٦ آذار/مارس. وكان الغرض من هذه المهمة هو الحصول على المعلومات الاضافية التي تطلبها الوكالة وتأمين الوصول الى الموقعين الاضافيين المشار اليهما في القرار الذي اعتمده المجلس.

٣ - وفي ١٠ آذار/مارس، أبلغت جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية المدير العام بأن حكومة جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية تتحفظ على النظر في استقبال فرقة التفتيش، مشيرة الى استئناف التدريبات العسكرية المشتركة المسماة "روح الفريق" من جانب الولايات المتحدة وجمهورية كوريا، والى إعلان "حالة أشبه بحالة الحرب"، بناء على أوامر من القائد الأعلى في جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية، اعتبارا من ٩ آذار/مارس (المرفق الثالث).

٤ - وفي اليوم نفسه، رد المدير العام على هذه الرسالة، فأشار على جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية بأن "الحالة الأشبه بحالة الحرب" لا يمكن أن تعرقل تنفيذ اتفاق الضمانات (المرفق الرابع).

كما طلب من جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية أن تنظر بصورة ايجابية في استقبال فرقة التفتيش في أقرب موعد ممكن.

٥ - وتلقت الوكالة نسخة من بيان صادر في ١٢ آذار/مارس من حكومة جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية تعلن فيها قرارها بالانسحاب من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية كتدبير للدفاع عن مصالحها العليا (المرفق الخامس). وأشارت جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية في بيانها الى أن هذا الموقف سوف يظل دون تغيير "الى أن توقف الولايات المتحدة تهديداتها النووية ضد جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية، وتعود أمانة الوكالة الدولية للطاقة الذرية الى مبدأ الاستقلال والحياد".

٦ - وفي ١٢ آذار/مارس، كتب المدير العام الى جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية بأنه أحاط علما ببيان جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية، وأشار على جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية بأن اتفاق الضمانات يظل نافذا لحين بدء نفاذ أي انسحاب (المرفق السادس). ولاحظ كذلك أن الإعلان عن نية الانسحاب من معاهدة عدم الانتشار لا يعرقل تنفيذ اتفاق الضمانات.

٧ - وفي ١٦ آذار/مارس، ردت جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية على برقية المدير العام المؤرخة في ١٢ آذار/مارس، وأعلنت في ردها أنه نظرا لعدة أسباب منها أن "موظفي الوكالة الدولية للطاقة الذرية قد حادوا عن الموضوعية والحياد، وانضموا الى مؤامرة يدبرها طرف يرتكب أعمالا عدوانية ضدنا، ويحاول خنق نظامنا الاشتراكي"، فإن جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية "لا يمكنها استقبال فرق التفتيش التابعة للوكالة" (المرفق السابع).

٨ - وتنص المادة ٢٦ من اتفاق الضمانات المعقود مع جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية على أن الاتفاق يظل نافذا ما دامت جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية طرفا في معاهدة عدم انتشار. وعملا بالفقرة ١ من المادة العاشرة من معاهدة عدم الانتشار، يكون لأي دولة طرف في المعاهدة حق الانسحاب من المعاهدة إذا قررت أن ثمة أحداث استثنائية ذات صلة بموضوع المعاهدة، قد أضرت بمصالحها الوطنية العليا. ويلزم إبلاغ جميع أطراف المعاهدة ومجلس الأمن التابع للأمم المتحدة بذلك الانسحاب قبل ثلاثة أشهر من حصوله. ويشمل مثل هذا الاشعار بيانا بالأحداث الاستثنائية التي ترى أنها قد أضرت بمصالحها العليا. ومن الواضح أن اتفاق الضمانات المعقود مع جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية يظل نافذا لمدة ثلاثة أشهر بعد هذا الاشعار وفقا للمادة ٢٦ .

المرفق الثاني

برقية مؤرخة ٢٦ شباط/فبراير ١٩٩٣ موجهة
من المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية
الى وزير خارجية جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية

اجتمع مجلس المحافظين، كما تعلمون في أيام ٢٢ و ٢٣ و ٢٥ شباط/فبراير للنظر في بند جدول أعماله المعنون "تقرير عن تنفيذ الاتفاق المعقود بين الوكالة وجمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية لتطبيق الضمانات في إطار معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية". وفي نهاية مداولاته اعتمد المجلس القرار المرفق بدون تصويت.

وقد جاء في الفقرة ٤ من منطوق القرار ما يلي:

"يطلب الى حكومة جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية أن تتدم - على عجل - تعاونا كاملا الى الوكالة الدولية للطاقة الذرية حتى تتمكن الوكالة من أن تنهض تماما بمسؤولياتها المنصوص عليها في اتفاق الضمانات؛ وأن تستجيب دون إبطاء لطلب المدير العام المؤرخ في ٩ شباط/فبراير ١٩٩٢ بشأن الاطلاع على معلومات إضافية ومعاينة موقعين إضافيين".

وجاء في الفقرة ٥ من منطوق القرار، أن المجلس:

"يقرر أن الاطلاع على المعلومات الإضافية ومعاينة الموقعين الإضافيين، كما جاء في الفقرة ٤، أمر أساسي وعاجل من أجل حسم أوجه الاختلاف وضمان التحقق من الامتثال للوثيقة INFCIRC/403".

وجاء في الفقرة ٦ من منطوق القرار:

"يرجو من المدير العام أن يبلغ هذا القرار لجمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية، وأن يواصل الحوار مع جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية بغية الاتجاه نحو ايجاد حل عاجل للقضايا المذكورة أعلاه، وأن يعود الى تقديم تقرير حول هذا الموضوع الى مجلس المحافظين في موعد لا يتجاوز شهرا واحدا من تاريخ اعتماد هذا القرار، خلال اجتماع آخر يعقده مجلس المحافظين من أجل هذا الغرض".

وإنني أوجه إليكم هذه البرقية لكي ألتمس تعاونكم في تنفيذ هذا القرار. وأنني أطلب منكم على وجه الخصوص أن تستقبلوا فرقة التفتيش التي سوف تغادر فيينا في ١٢ آذار/مارس وتصل إلى بيونج يانج

يوم ١٦ آذار/مارس. وسوف يكون هدفها الرئيسي الحصول على المعلومات الإضافية المطلوبة من جانب الوكالة كجزء من جهودها لتوضيح أوجه الاختلاف التي لوحظت بين الاعلانات الصادرة عن جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية والنتائج التي توصلت إليها الوكالة. وقد نوقشت المعلومات التي يراد الحصول عليها الآن في فيينا يومي ٢٠ و ٢١ شباط/فبراير بين وفد جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية برئاسة الوزير شوي، ووفد من الوكالة برئاستي. وترد تفاصيل المناقشة في رسالة مؤرخة في ٢٥ شباط/فبراير، موجهة من السيد شوريخت، مدير شعبة العمليات (ألف)، بإدارة الضمانات، الى السيد شوي يونج صون مدير العلاقات الخارجية بوزارة الطاقة الذرية. وللمساعدة في التحضير لهذه الغرفة، سوف يكون من المفيد لو أمكن تزويد الوكالة مسبقا بالمعلومات المطلوبة، قدر المستطاع، بواسطة النسخ البرقي (الفاكس).

وسوف يكون من صلاحية فرقة التفتيش أيضا زيارة الموقعين المحددين في البرقية التي أرسلتها بتاريخ ٩ شباط/فبراير الى الوزير شوي، وهما على وجه التحديد:

(أ) الموقع الذي زاره موظفو الوكالة يوم ١٤ أيلول/سبتمبر ١٩٩٢ والذي يقع الى الشرق من مختبر الكيمياء الإشعاعية؛

(ب) الموقع الذي ورد وصفه في رسالتي المؤرخة في ١٥ كانون الثاني/يناير والموجهة الى الوزير شوي.

وأكون شاكرا لكم لو تلقيت ردا سريعاعلى هذه البرقية. وكلي أمل في أن يؤدي الحوار المستمر بين الوكالة وسلطات جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية، والتعاون الكامل من جانب جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية، الى التنفيذ الكامل والسريع لاتفاق الضمانات على نحو ما يطالب به مجلس محافظي الوكالة.

(توقيع) هانز بليكس

المرفق الثالث

برقيـــة مؤرخـــة فـــي ١٠ آذار/مارس ١٩٩٣، موجهة من وزير الطاقة الذرية بجمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية الى المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية

أفيدكم باستلام برقيتكم المؤرخة في ٢٦ شباط/فبراير.

لقد أشرت في مرات عديدة الى وجهة نظرنا، وموقفنا، والى الحل الخاص بتوضيح "أوجه الاختلاف" ومعاينة الموقعين الإضافيين كما طلبتم. ومع هذا فإن بعض موظفي أمانة الوكالة الدولية للطاقة الذرية المتورطين في استراتيجية القوى العظمى ضد كوريا، عرضوا المشكلة، التي كان يمكن حلها دون أي صعوبة عن طريق عمليات التفتيش المحددة الغرض بصورة مبالغ فيها ومغايرة للواقع على اجتماع مجلس المحافظين في شباط/فبراير، ولذلك اعتمد المجلس القرار الجائر. إن هذا الأمر مؤسف لنا تماما.

والآن استأنفت الولايات المتحدة وسلطات كوريا الجنوبية التدريبات العسكرية المشتركة المسماة "روح الفريق" التي كانت قد توقفت، وتقوم الآن بتدريب على الحرب النووية حشدت فيه جانبا كبيرا من القوات المسلحة ضدنا.

وفي هذا السياق وُضع بلدنا اعتبارا من ٩ آذار/مارس ١٩٩٣ في حالة أشبه بحالة الحرب، بأمر من القائد الأعلى في ٨ آذار/مارس ١٩٩٣.

ومن واجبي أن أبلغكم بأنه في ظل هذه الظروف السياسية والعسكرية التي نشأت في بلدنـــا، لا يمكننا إلا أن نحتفظ على النظر في استقبال فرقة التفتيش المعنية بتنفيذ القرار الجائر الذي اتخذه اجتماع مجلس المحافظين في شباط/فبراير.

(توقيع) شوي هاك غون
وزير الطاقة الذرية

المرفق الرابع

برقية مؤرخة في ١٠ آذار/مارس ١٩٩٣، موجهة من المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية إلى وزير الطاقة الذرية بجمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية

فيينا في ١٠ آذار/مارس ١٩٩٣

أشكركم على برقيتكم المؤرخة في ١٠ آذار/مارس ١٩٩٣ ردا على برقيتي المؤرخة في ٢٦ شباط/فبراير.

وقد فهمت من برقيتكم أنه نظرا لأن بلدكم قد "وُضع في حالة أشبه بحالة الحرب"، فإنكم أصبحتم في موقف لا يسمح بالنظر في استقبال فرقة التفتيش التابعة للوكالة. ومن واجبي أن أشير الى أن هذا لا يمكن أن يعرقل تنفيذ اتفاق الضمانات.

ففي القرار الذي اعتمده المجلس في ٢٦ شباط/فبراير، قرر أن الاطلاع على المعلومات الإضافية ومعاينة الموقعين الإضافيين المشار إليهما في برقيتي إليكم بتاريخ ٩ شباط/فبراير "أمر أساسي وعاجل من أجل حسم أوجه الاختلاف وضمان التحقق من الامتثال".

وعلى ضوء ما تقدم، فإنني أطلب منكم أن تنظروا بصورة إيجابية في استقبال فرقة التفتيش التابعة للوكالة في أقرب موعد ممكن. وكما تعلمون، يتعين علي أن أعود الى تقديم تقرير حول هذا الموضوع الى المجلس في موعد لا يتجاوز شهرا واحدا من تاريخ اعتماد هذا القرار.

(توقيع) هانز بليكس
الوكالة الدولية للطاقة الذرية
فيينا

المرفق الخامس*

بيان مؤرخ ١٢ آذار/مارس ١٩٩٣ عن حكومة
جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية

لقد حدثت اليوم في بلدنا حالة خطيرة تهدد السيادة الوطنية والأمن في دولتنا.

فقد قامت الولايات المتحدة وسلطات كوريا الجنوبية بتحد باستئناف المناورات العسكرية المشتركة "روح الفريق"، وهي تدريب على الحرب النووية ضد جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، وتصادف مع ذلك أن بعض مسؤولي أمانة الوكالة الدولية للطاقة الذرية وبعض البلدان الأعضاء اتخذوا بقيادة الولايات المتحدة "قرارا" تم اعتماده في اجتماع ٢٥ شباط/فبراير لمجلس محافظي الوكالة الدولية للطاقة الذرية، يطلب تفتيشا خاصا لمواقعنا العسكرية التي ليست لها صلة بالأنشطة النووية.

إن هذا العمل انتهاك لسيادة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، وتدخل في شؤونها الداخلية، وعمل عدواني يستهدف خنق اشتراكيتنا. وإن حكومة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية تدين بشدة مكائد الحرب النووية الطائشة التي تدبرها الولايات المتحدة والسلطات الكورية الجنوبية ضد الشعب الكوري وترفض بحزم القرار الجائر الذي اتخذه اجتماع مجلس محافظي الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

إن حكومة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، إذ تنطلق من سياستها السلمية المناوئة للحرب النووية، قد انضمت إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وأدت منذ انضمامها جميع التزاماتها بموجب معاهدة عدم الانتشار بنية حسنة. وقد وقعت حكومة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية اتفاق الضمانات مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية وقبلت بقيام الوكالة بالتفتيش على أساس أن الدول الوديعة لمعاهدة عدم الانتشار ينبغي الا تستعمل أسلحتها النووية في شبه الجزيرة الكورية ولا أن تشكل تهديدا نوويا ضد جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية.

ومع ذلك، ما فتئت الولايات المتحدة تواصل تهديداتها بالحرب النووية ضد جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، ولم تف بالتزاماتها بموجب معاهدة عدم الانتشار بوصفها دولة نووية تلتزم بسحب أسلحتها النووية من كوريا الجنوبية وإزالة التهديد بالحرب النووية ضد جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. وما زالت الولايات المتحدة تحتفظ بأسلحتها النووية في كوريا الجنوبية وتواصل تعزيز مخزوناتها النووية هناك بأحدث الأسلحة والمعدات النووية.

---

* صدرت سابقا في الوثيقة S/25407 ، المرفق

إن ذلك يدل على ان "البيانات" كالإعلان المزعوم بشأن "السحب الكامل للأسلحة النووية التكتيكية" من جانب الولايات المتحدة، و "الإعلان بشأن عدم وجود الأسلحة النووية" من جانب سلطات كوريا الجنوبية لم تكن جميعها سوى ألاعيب لخداع شعبنا وشعوب العالم.

وعلى الرغم من أنه تم التوصل إلى اتفاق بشأن عدم الاعتداء بين الشمال والجنوب وأن جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية ما زالت تفي بأمانة بالتزاماتها الدولية بموجب معاهدة عدم الانتشار واتفاق الضمانات، فإن التفتيش المقترح للأسلحة النووية التابعة للولايات المتحدة وقواعدها النووية في كوريا الجنوبية لم تنفذ حتى الآن ولم تبدد شكوك شعبنا بشأن تهديدات الولايات المتحدة النووية.

ورغم المعارضة القوية التي يبديها شعبنا وشعوب العالم، قامت الولايات المتحدة، عندما كان يجري تفتيش بلدنا من جانب الوكالة الدولية للطاقة الذرية، باستئناف المناورات العسكرية المشتركة "روح الفريق"، التي كانت قد علقتها قبل بدء حملات الوكالة الدولية للطاقة الذرية لتفتيش جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، لتزيد بذلك صراحة من تهديداتها النووية.

إن المناورات العسكرية المشتركة "روح الفريق" تشكل مخالفة صريحة لفكرة معاهدة عدم الانتشار وأهدافها التي تدعو إلى احترام السلامة والسيادة الإقليميتين وإيقاف التهديد النووي. إن استئناف المناورات العسكرية المشتركة "روح الفريق"، والتدريب على الحرب النووية الموجهة ضد جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، يدفع بالحالة في شبه الجزيرة الكورية إلى حافة هاوية لا يمكن التنبؤ بنتائجها، مما أجبر بلدنا على الدخول في حالة تشبه حالة الحرب.

وما هو أسوأ من ذلك أن الوكالة الدولية للطاقة الذرية أصدرت قرارا يرمي إلى فرض "تفتيش خاص" لمنشآتنا العسكرية، منضمة بذلك إلى الولايات المتحدة في مكائدها المعادية لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية والرامية إلى "تدويل" ما يسمى "المشكلة النووية" لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية وفرض "جزاءات جماعية" و "ضغوط" عليها.

واستنادا إلى "معلومات استخبارات" اختلقتها الولايات المتحدة، وهي طرف محارب ضد جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، يحاول بعض مسؤولي أمانة الوكالة الدولية للطاقة الذرية فرض التفتيش على منشآتنا العسكرية الرئيسية التي لا صلة لها بالأنشطة النووية.

وفيما يتعلق بتفتيش المنشآت العسكرية قيد البحث، فإنه ليس له أي علاقة على الإطلاق بعمليات التفتيش في إطار اتفاق الضمانات. وهو أمر يقع خارج نطاق اختصاص الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

وإذا ما قبلنا بإذعان فرض تفتيش غير منصف من جانب الوكالة الدولية للطاقة الذرية، فإن من شأن ذلك أن يضفي المشروعية على أعمال التجسس التي تقوم بها الولايات المتحدة، وهي طرف محارب ضد

جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، ويؤذن ببداية الكشف الكامل عن منشآتنا العسكرية. وفي ظل ظروفنا الخاصة التي لا يزال البلد فيها مقسما ومعرضا للتهديدات النووية المستمرة من جانب الولايات المتحدة، فإن من غير المقبول بتاتا أن نفتح مواقعنا العسكرية للأعداء.

إن هذا الأسلوب هو اسلوب قديم من أساليب الولايات المتحدة لتحقيق مطالبها واحدا بعد الآخر، وهي، طلب فتح أحد المواقع العسكرية اليوم وغيره غداً.

وإذا ما رفضنا "التفتيش الخاص" لمواقعنا العسكرية، فإن الولايات المتحدة تخطط لاتهام جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بـ "عدم تنفيذ التفتيش الخاص" وعرض المسألة على مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة بغية فرض "جزاءات جماعية" على جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. وهذا هو السيناريو بعينه الذي أعدته الولايات المتحدة مسبقا.

وإذا ما عجزنا عن إيقاف هذه المؤامرة للولايات المتحدة وأتباعها، فستجر أمتنا بأكملها إلى المواجهة والحرب وستصبح ضحية للدول الكبرى.

وقد شذ بعض مسؤولي أمانة الوكالة الدولية للطاقة الذرية عن موقفهم الأصلي المتمثل في الإشراف على تنفيذ معاهدة عدم الانتشار على أساس من التجرد والحياد. ولذلك فإنه ليس بإمكانهم التنصل من المسؤولية عن الانضمام إلى الولايات المتحدة في مناوراتها المعادية لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية.

ويصر بعض مسؤولي أمانة الوكالة الدولية للطاقة الذرية بكل عناد على "تفتيش" تواعدنا العسكرية، على النحو الذي أملته الولايات المتحدة، في حين يتجاهلون طلبنا لتفتيش الأسلحة النووية والقواعد النووية للولايات المتحدة في كوريا الجنوبية. ومن الواضح أن هذا يشكل عملا متحيزا للولايات المتحدة، وهي طرف محارب لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية.

وعلاوة على ذلك، فإننا لا نكاد نكبت سخطنا إزاء تطبيق معايير مزدوجة من جانب الوكالة الدولية للطاقة الذرية، التي تفرض الضغوط لكي تثقل على جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بالاتهامات المتمثلة في "تطوير الأسلحة النووية" المزعوم، في حين توافق ضمنا على الخطوات التي تتخذها اليابان وكوريا الجنوبية من أجل تسلحهما النووي.

وكان انضمام جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية إلى معاهدة عدم الانتشار يرمي إلى إزالة التهديدات النووية للولايات المتحدة ضد جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، لا للتضحية بسيادتها وأمنها لصالح أي كان. وبسبب المكائد الطائشة من جانب الولايات المتحدة والقوات الموالية لها، فإنه كلما خضعنا لتفتيش الوكالة الدولية للطاقة الذرية، كلما ازدادت التهديدات النووية ضد جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، وكلما تزعزع السلم والأمن في شبه الجزيرة الكورية بدلا من كفالتهما.

وتدل جميع هذه الحقائق بوضوح على أن الولايات المتحدة، والقوى المعادية لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية وبعض المسؤولين في أمانة الوكالة الدولية للطاقة الذرية يسيئون تطبيق معاهدة عدم الانتشار لتهديد سيادة وأمن بلدنا، وهو بلد غير حائز للأسلحة النووية، ولخنق نظامنا الاشتراكي.

وفي ظل هذه الحالة الشاذة السائدة حاليا، فإننا لم نعد قادرين على الوفاء بالتزاماتنا في إطار معاهدة عدم الانتشار.

إن حكومة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية تعلن قرارها بالانسحاب الذي لا مفر منه من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية كتدبير للدفاع عن مصالحنا العليا.

ويعتبر الانسحاب من معاهدة عدم الانتشار تدبيرا مبررا تبريرا جيدا للدفاع عن النفس ضد مناورات الحرب النووية للولايات المتحدة والعمل المجحف الذي قام به بعض المسؤولين في الأمانة العامة للوكالة الدولية للطاقة الذرية ضد جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. وسيظل الموقف المبدئي لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية دون تغيير إلى أن توقف الولايات المتحدة تهديداتها النووية ضد جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية وتعود أمانة الوكالة الدولية للطاقة الذرية إلى مبدأها المتمثل في الاستقلال والتجرد.

ويجب أن تتخلى الولايات المتحدة عن طريقة تفكيرها التي عفا عليها الزمن والتي سادت في فترة الحرب الباردة وتوقف على الفور المناورات العسكرية المشتركة "روح الفريق"، التي هي تدريب عل الحرب النووية، وتكف عن استخدام الوكالة الدولية للطاقة الذرية لتشويه سمعة الدول غير الحائزة للأسلحة النووية وخنقها.

وحتى لو قامت الولايات المتحدة والقوى المعادية لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية وبعض المسؤولين في أمانة الوكالة الدولية للطاقة الذرية بتهديدنا بـ "التفتيش الخاص" أو ببعض "التدابير" فإن ذلك لن يخيفنا على الإطلاق. ولن تجدي معنا أي حجة مطاطة ولا أعمال الذراع القوية. ولن يتمكن أي "تهديد عسكري" أو "حملة سياسية وايديولوجية" أو "حصار" من أن يعرقل مسيرة شعبنا.

ولا تزال سياسة حكومة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية المتمثلة في استخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية دون تغيير وسيواصل شعبنا بذل كل جهد لتحويل شبه الجزيرة الكورية إلى منطقة خالية من الأسلحة النووية.

وننتهز هذه المناسبة لنعرب عن شكرنا لكثير من الدول الأعضاء في الوكالة الدولية للطاقة الذرية ولعدد من أعضاء مجلس إدارة الوكالة الدولية للطاقة الذرية الذين يتعلقون بالعدل الدولي ودعمهم للموقف العادل لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية وتعاطفهم معه.

ويرمي رفضنا ل "القرار" غير العادل الذي فرضته الولايات المتحدة على اجتماع مجلس محافظي الوكالة الدولية للطاقة الذرية إلى الدفاع عن سيادة بلدنا وصون المصالح المشتركة للبلدان النامية في الوقت نفسه.

إن حكومة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية والشعب الكوري على يقين من أن حكومات وشعوب بلدان العالم التي تقدر السلم والعدل ستولي اهتماما عميقا للحالة الخطيرة في شبه الجزيرة الكورية وتقدم دعمها لتدبير الدفاع عن النفس الذي اتخذته حكومة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية وتضامنها معه.

المرفق السادس

رسالة مؤرخة في ١٢ آذار/مارس ١٩٩٣، موجهة من المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية إلى وزير الطاقة الذرية بجمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية

تلقت الوكالة من البعثة الدائمة لجمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية في فيينا، نسخة من البيان الذي أصدرته حكومتكم بتاريخ ١٢ آذار/مارس والذي تعلن فيه قرارها بالانسحاب من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية.

ومن المتوقع أن أقدم تقريرا في القريب العاجل إلى مجلس محافظي الوكالة الدولية للطاقة الذرية عن آثار هذه الخطوة الخطيرة على اتفاق الضمانات المعقود بين الوكالة الدولية للطاقة الذرية وجمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية. ومن المؤكد أن تبرير الانسحاب سوف يُنظر فيه بجدية من جانب الأطراف في المعاهدة. وفيما يتعلق بالوكالة الدولية للطاقة الذرية، وهي المسؤولة عن تنفيذ الضمانات في جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية بموجب الاتفاق المعقود عملا بالمادة السادسة من معاهدة عدم الانتشار، من واجبي أن أشير إلى أن المعاهدة واتفاق الضمانات يظلان نافذين لحين بدء نفاذ أي انسحاب، أي بعد انقضاء ثلاثة أشهر على الإشعار المسبق الذي يُرسل إلى جميع الأطراف الآخرين وإلى مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة.

ويترتب على ذلك أن الإعلان عن نية الانسحاب من معاهدة عدم الانتشار لا يُعرقل تنفيذ اتفاق الضمانات. ولهذا فإن الطلب الذي أوردته في برقيتي المؤرخة في ١٠ آذار/مارس بأن "تنظروا بصورة إيجابية في استقبال فرقة التفتيش التابعة للوكالة الدولية للطاقة الذرية في أقرب موعد ممكن" لا يزال قائما.

واستطيع أن أوكد لكم أن الوكالة سوف تواصل تنفيذ اتفاق الضمانات، كما كانت تفعل دائما، بموضوعية وبلا انحياز. والهدف الوحيد هو الحصول على توضيح بشأن الأنشطة النووية الخاضعة للضمانات في جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية.

هانز بليكس

المرفق السابع

رسالة مؤرخة في ١٦ آذار/مارس ١٩٩٣، موجهة من وزير الطاقة الذرية في جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية إلى المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية

أحيطكم باستلام برقيتكم المؤرخة في ١٢ آذار/مارس. لقد تم الاتفاق في اجتماعاتنا العديدة على أن تُحل المشاكل التي تظهر عند تنفيذ اتفاق الضمانات عن طريق المشاورات، وقد اعترفتم في ذلك الوقت بأنه يمكن أن يحدث أي خطأ في عملية التفتيش التي تقوم بها الوكالة، وقلتم إن الوكالة سوف تستعرضها مرة أخري نظرا لأن "حالات التضارب الرئيسية" ليست بالمسألة التي يصعب توضيحها.

ومع هذا، وقبل قيامكم بالاستعراضات والمشاورات، قدمتم "حالات تضارب" لا توجد لدى بعض الدول الأعضاء، بدون الاتفاق معنا، وبذلك قمتم بتدويل مسألة تنفيذ اتفاق الضمانات الخاص بنا، متجاهلين جهودنا الخالصة لتوضيح "حالات التضارب".

وفضلا عن هذا فإن التهديد النووي الذي تشكله الولايات المتحدة ضد بلدنا آخذ في الازدياد، واستؤنفت التدريبات العسكرية المشتركة المسماة بـ "روح الفريق"، وهي مناورة حربية نووية كانت قد عُلقت، وتصادف مع ذلك أنكم قدمتم إلى اجتماع المجلس في شباط/فبراير التقرير الذي يختلف تماما عن الموقف الحقيقي، مستخدمين "معلومات المخابرات" التي اختلقها طرف ثالث، وبذلك مكنتم مجلس المحافظين من اعتماد القرار الجائر الخاص بـ "التفتيش الاستثنائي" على مواقعنا العسكرية التي لا علاقة لها بالنشاط النووي. وهذا دليل واضح يُبين أنكم انضممتم إلى المؤامرة التي يدبرها بلد مُعاد، وهو طرف في الأعمال العدوانية الموجهة ضدنا، ويحاول فتح مواقعنا العسكرية، ونزع سلاحنا، وبذلك يخنق نظامنا الاشتراكي.

وقد أعلنت حكومة جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية صراحة عن انسحابها من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية في ١٢ آذار/مارس، لأن التهديد النووي المتزايد الذي تشكله الولايات المتحدة ضد بلدنا، والقرار الجائر الذي اعتمده مجلس محافظي الوكالة في شباط/فبراير يهددان سيادة أمتنا والمصالح العليا لبلدنا. ومن بين الأسباب الرئيسية للانسحاب من معاهدة عدم الانتشار أن بعض موظفي أمانة الوكالة الدولية للطاقة الذرية قد حادوا عن الموضوعية والحياد، وانضموا إلى مؤامرة يدبرها طرف يرتكب أعمالا عدوانية ضدنا، ويحاول خنق نظامنا الاشتراكي.

وفي مثل هذه الظروف، فإنني أعلن بوضوح أننا لا نستطيع استقبال فرق التفتيش التابعة للوكالة.

واعتقد أنه لا يمكنكم أبدا التنصل من مسؤولية جميع العواقب الناجمة عن ذلك.

وإنني أطلب منكم تعميم هذه الرسالة، بما في ذلك رسائلي الموجهة إليكم والمؤرخة في ١٤ و ٢٧ كانون الثاني/يناير، و ١٥ شباط/فبراير، و ١٠ آذار/مارس، على الدول الأعضاء في مجلس المحافظين.

(توقيع) شوي هاك غون
وزير الطاقة الذرية
جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية

- - - - -